كلمة ونص

يونس خلف

تلوث العقول..!

ثمة نوع آخر من التلوث غير تلوث البيئة هو الأخطر ويكاد يكون المسؤول الأول والأخير عن كل مصائبنا البيئية والخدمية والاقتصادية هو تلوث العقول لدى البعض، الإنسان هو الذي يفكر ويضع الخطط والبرامج وينفذها، ولذلك نتساءل دائماً: إلى أي مدى تتم مراعاة قيم الحفاظ على البيئة في إطار منظومة بيئية متكاملة؟

كان لدينا وزارة خاصة بالبيئة وتتبع لها مديريات في المحافظات وكان شغلها الشاغل أن تحتفل سنوياً باليوم العالمي للبيئة وتشارك في المهرجانات العربية والعالمية ويتاح لها أن تشاهد كل الأشياء الجميلة في العالم لكنها لا تشاهد المناظر المؤذية للبيئة بدءاً من أكوام القمامة المتراكمة مروراً بالصرف الصحي المكشوف في بعض المدن والقرى وصولاً إلى الحلقة المفقودة بين الناس والمؤسسات البيئية التي يفترض أن تكثف وتطور دورها في بناء الوعي البيئي. ولذلك لطالما كان السؤال: هل المشكلة في الأداء أم في البرامج والخطط؟

لكن حقيقة الأمر هي أبعد وأكثر من ذلك، وهذه الحقيقة تتصل بشكل مباشر بمدى التفكير والقدرة على الاستخدام الأفضل للموارد واتباع سياسات زراعية لتشجيع المزارعين للتحول إلى محاصيل ذات قيمة مرتفعة وأقل استخداما للمياه، لأن القضية باتت حاجة أساسية من حاجات الاستمرار في الحياة ومواكبة التطور المستمر في العالم.

نأخذ اليوم مثالاً من القرار الخاص بمنع عملية نقل الأحطاب بين المحافظات التي يمكن أن تسهم في الحد من التعديات على الحراج لكن ثمة شطارة موجودة لدى فئة من المخالفين الذين تنطبق عليهم مقولة تلوث العقول والتفكير بالخلاص الفردي لتحقيق مصالح خاصة يعبرون عنها بكل وضوح وعلانية من خلال محاولاتهم تهريب الحطب عبر سيارات مغلقة وبمراكز تجميع غير نظامية، لذلك التحدي الكبير الموجود دائماً هو تلك المسافة البعيدة بين القرارات والأهداف والطموحات والنتائج الفعلية على أرض الواقع بسبب هذا التلوث الآخر.. تلوث العقول.

٢٩ عاماً عقارات مرهونة لمصلحة المنطقة الصناعية في القدموس من دون تنفيذ!!

عطفة: تم نقل المنطقة الصناعية عنها وبقيت منطقة حرفية

| هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى جديدة من عدد من سكان مدينة القدموس وجوارها عن رهن عقاراتهم الخاصة في المنطقة العقارية /القدموس+ السعدانِي العقارية (صلابة)/ وفق المخطط التنظيمي لمدينة القدموس منذ عام ١٩٩٤م لإقامة منطقة صناعية عليها، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لم يتم استملاك العقارات وتعويض أصحابها ومازالت مرهونة.

وقالوا: علماً أننا قمنا بمطالبات كثيرة وآخرها عن طريق محافظ طرطوس الأسبق نتج عنها أنه تم تغيير مكان المنطقة الصناعية ونقلها إلى العقار رقم ٢٠٤٢ (الفنيتق)، ورغم نقل مكان المنطقة ووضع حجر الأساس لها في المكان الجديد فإنه لم يتم رفع الرهن عن عقاراتنا في (صلابة) حتى تاريخه وتم إقرار توسع تنظيمي جديد لمدينة القدموس أواخر عام ٢٠١٨ ولم يتم تغيير الصفة التنظيمية لعقاراتنا إلى سكن حديث أسوة بكل العقارات المحيطة بها وهي تقع في منطقة رائعة للسكن.

وأضاف الشاكون: علماً أننا تقدمنا بطلب رسمي لضمها منذ بداية عام ٢٠١٩م ولم يتم البت به حتى تاريخه حيث إنه تم نقل المنطقة الصناعية إلى مكان آخر.. وبالتالي انتفى السبب الموجب لبقاء عقاراتنا مرهونة، ومؤخراً تم فتح باب الاعتراض على توسع المخطط التنظيمي الأخير وتقدمنا بمعروض جماعي إلى مجلس مدينة القدموس الذي وعدنا بالمساعدة وفق القانون في حل تلك المعضلة، لذلك نطالب بتغيير الصفة التنظيمية إلى سكن حديث.

مدينة القدموس ترد

يقول رئيس مجلس مدينة القدموس طارق عطفة: إن الشكوى في محلها وما يقوله المتضررون صحيح بخصوص المنطقة الصناعية بالسعدانِي (صلابة) والنقطة الأساسية هي أنه تم تغييرها إلى عقار بالفنيتق ولكن اللجنة الإقليمية السابقة التي كانت في عام ٢٠١٩ أبقت على العقار بصلابة بصفة منطقة حرفية وليس منطقة صناعية ونحن الآن بصدد إعلان دوري للمخطط التنظيمي للمدينة ويمكن أن يتم إعلانه بعد عشرين يوماً أو شهر أو شهر ونصف الشهر حسب ترتيبات المحافظة واعتراض الأهالي من ضمن الاعتراضات في المحافظة وسوف نطالب اللجنة الإقليمية الحالية، إما البت باستملاك العقارات الموضوعة عليها إشارة منطقة حرفية في (صلابة) ودفع المبالغ للأهالي، أو إلغاء صفة المنطقة الحرفية عنها وتحويلها إلى صفة سكن حديث وترك الأهالي يستفيدون من عقاراتهم.

قفزات جديدة للأسعار

كيلو اللحمة يصل إلى ١٣٠ ألف ليرة والقهوة تغلي بالأسعار

| اللاذقية - عبير محمود

تستعر الأسعار في معظم أسواق محافظة اللاذقية مع تفاوت الأرقام بين محل وآخر، ما يعني أن أسعار السلع مهما كان نوعها ستكون في تبدل مستمر.

ويسأل مواطنون عن سبب عجز الجهات المعنية عن ضبط الأسواق بشكل فعلي وسط جنون الأسعار بشكل غير منطقي وارتفاعها بين ساعة وأخرى من دون رقابة أو مساءلة، مشيرين إلى ضرورة وضع حد لمن يتاجر بلقمة عيشهم.

ورأى أحدهم أن تسعير المواد بات على هوى ومزاج الباعة، إذ تختلف الأسعار عند المحل نفسه بين الصباح والمساء، من دون قدرتنا على فعل شيء غير التذمر بعد دفع ما يريد لحاجتنا لهذه المواد الأساسية.

وذكرت سيدة أن تكلفة أي «طبخة» لا تقل عن ٧٥ ألف ليرة من دون لحوم، مؤكدة أنها باتت تطبخ بالأسبوع مرتين فقط مع تراكم الديون عليها لعدم تغطية راتبها الوظيفي شراء كل الحاجيات الشهرية للعائلة.

وتساءلت عن سبب الارتفاع اليومي للأسعار وتحليق الخضر والمواد الغذائية لتبدأ من سعر ٧ آلاف ليرة لكيلو البطاطا، و٣٥٠٠ للبندورة، والخيار ٨ آلاف ليرة، الكوسا ٧٥٠٠ ليرة، الباذنجان ٦٥٠٠ ليرة، وكيلو الزهرة ٦ آلاف ليرة، رأس الثوم بألفي ليرة، الفاصولياء ١٤ ألفاً والفاصولياء الحب بـ٣٠ ألفاً وعدس الشوربة ٣٠ ألف ليرة، وحتى الخسة صارت ٣٥٠٠ ليرة بما يزيد سعرها بأضعاف عن السنوات السابقة!

كما ذكرت بأنها وعائلتها تناست شراء اللحمة مع وصول سعر كيلو لحم العجل إلى ١٣٠ ألف ليرة، مطالبة بذات الوقت بتسعير مواد أساسية، والقهوة التي يبدأ سعر الكيلو منها بـ١١٠ آلاف ليرة والمتة التي يبدأ سعر ٢٠٠ غرام بـ١٤ ألف ليرة، والمحارم المنزلية بـ١٩ ألف ليرة للعلبة وما فوق، وكيلو السكر ١٤ ألف ليرة، والرز بـ١٤ ألفاً والبرغل ١٢ ألفاً والسمنة ٤٧ ألف ليرة، ومسحوق الغسيل يبدأ من ٤٥ ألف ليرة والصابونة الصغيرة بـ٣ آلاف ليرة!

وحول ضبط الأسواق، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر في تصريح لـ«الوطن»، العمل اليومي لمتابعة حركة الأسواق، مبيناً أنه خلال يوم واحد تم تنظيم ٥٦ ضبطاً لمخالفات متنوعة بحق عدة فعاليات ضمن المحافظة بغرامات إجمالية نحو ٢٥٨ مليون ليرة سورية.

وحسب زاهر فقد تم ضبط ٢٨ مخالفة عدم إعلان عن الأسعار تم تنظيمها خلال الجولات الرقابية المكثفة أول من أمس، إضافة إلى ضبط مخالفات عدم حيازة فواتير شراء، وضبط محطة محروقات مخالفة ومخبز إضافة إلى معتمدي خبز مخالفين بالعمل، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

كما أشار مدير التموين إلى سحب ٨ عينات لمواد غذائية وغير غذائية لإجراء التحاليل اللازمة لها والتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، مع التشديد على المحاسبة وفق القانون.

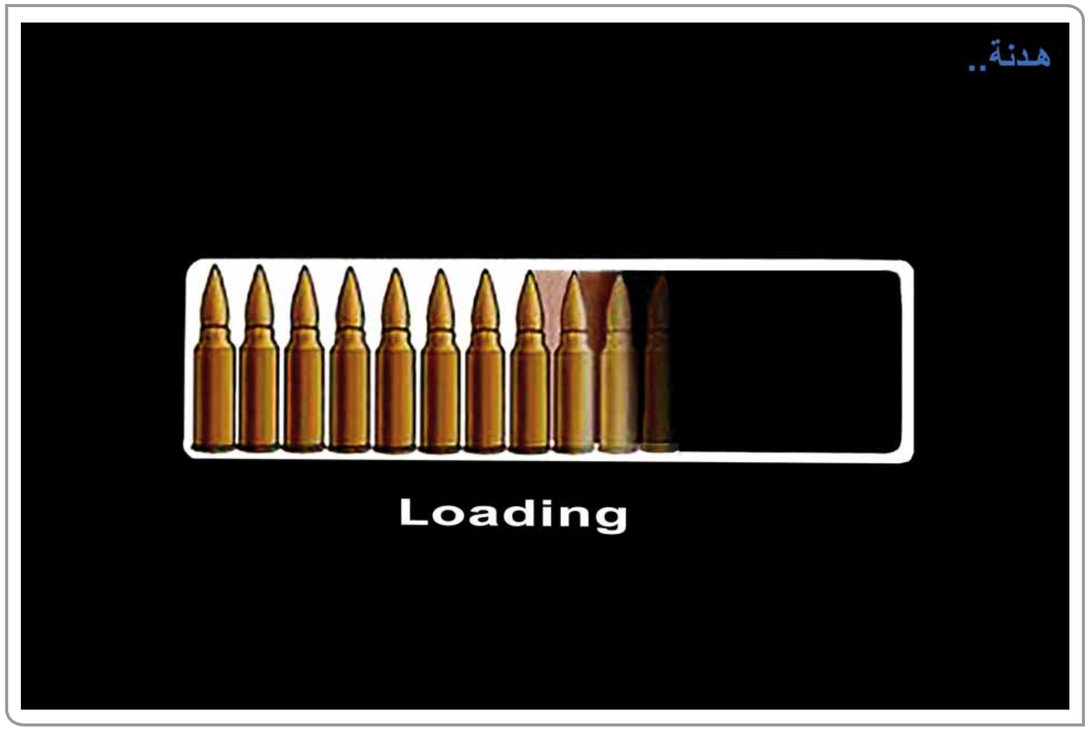

٢٥ بالمئة نسبة توزيع مازوت التدفئة بالقنيطرة

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: لجنة المحروقات في المحافظة أصبحت منفذة وليست صاحبة قرار في توزيع المشتقات

| القنيطرة - خالد خالد

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أن المحافظة مستمرة في توزيع مازوت التدفئة بالسعر المدعوم للدفعة الأولى والمحددة بـ٥٠ ليتراً، موضحاً أن نسبة التوزيع بلغت ٢٥ بالمئة.

وأوضح صقر أن الكميات الموزعة من مازوت التدفئة على أرض المحافظة بلغت نحو /٩٤٨/ألف ليتر، بينما الكميات الموزعة في تجمعات أبناء القنيطرة «النازحين» والقاطنين على أرض محافظة ريف دمشق /٣٧٢,٦/ ألف ليتر حتى تاريخه.

وأوضح صقر أن لجنة المحروقات الفرعية قررت تقسيم طلبات مازوت التدفئة الواردة للمحافظة مناصفة بين أرضي المحافظة والتجمعات ومن خلال توزيع ١٧ طلب مازوت شهرياً، وأقل طلب (الطلب ٢٤ ألف ليتر) ويتم توزيعه على قرى ومناطق المحافظة ويشمل ٤٨٠ عائلة. كما يتم تعزيز طلبات مازوت التدفئة كل يوم جمعة بمعدل ٣ طلبات يتم توزيعها على أرض المحافظة (١ طلب) وفي التجمعات (٢ طلب)، مؤكداً أنه سيتم التركيز على التجمعات لأن عدد البطاقات أكثر.

وأضاف: إن عدد العائلات التي ستحصل على كمية ٥٠ ليتراً ستكون بحدود ثمانية آلاف عائلة يومياً، وتكثيف عملية التوزيع لمازوت التدفئة في يوم الجمعة الذي يتم فيه توزيع ٣ طلبات من المازوت حالياً.

وأشار عضو المكتب إلى أن الأولوية بتوزيع مازوت التدفئة للعائلات التي لم تحصل على مخصصاتها في الموسم الماضي، والتركيز سيكون على تجمعات القنيطرة بريف دمشق، علماً بأن عددها فيها نحو ٥٢ ألف عائلة.

ولفت صقر إلى أولوية التوزيع حالياً للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتخصيص محصول القمح بالكميات المحددة له خلال الموسم بعد أتمتة المازوت الزراعي، وذلك وفق خطة توزيع المشتقات النفطية ووفق برنامج التموين المحدد من وزارة النفط والثروة المعدنية، مشيراً إلى أن لجنة المحروقات أصبحت جهة منفذة وليست صاحبة قرار في توزيع المحروقات ويتم اعتماد التوزيع من شركة محروقات حسب الارتباط لكل محطة.

وحول مازوت التدفئة للمدارس، أوضح صقر أن لجنة المحروقات خصصت مدارس القنيطرة (على أرض المحافظة وتجمعاتها) بسبعة طلبات وتم تسليم مخصصات الفصل الأول مناصفة خلال شهري تشرين الأول والثاني وبنسبة مئة بالمئة لكل المدارس من دون استثناء، مع العلم بأن حاجة مدارس المحافظة نحو ١٧٠ ألف ليتر، وكانت الأولوية في التوزيع للمدارس في المناطق الباردة في الريف الشمالي، إذ تم تخصيص كل شُعبة صفية بـ٥٠ ليتراً من المازوت، إضافة إلى غرفتين إداريتين فقط.

تم تسليم كامل مخصصات المدارس للفصل الأول